إيماءة من الملك ترفض تأجيل الإنتخابات وتحميل الفلسطينيين مسؤولية «اخطاء أفراد» في حماس.. وصدام أكد لمحاميه «عمري اطول من عمر الإحتلال»:

الصحافة الأردنية تنقسم حول قصة «حماس».. أقلام تحرض وأخرى تعترف بالفشل الاعلامي في إدارة ملف تهريب الأسلحة

عمان ـ «القدس العربي» ـ

من بسام بدارين:

تواصل الجدل بعنوان الأزمة مع حركة حماس في الصحافة الأردنية التي إنقسم كتابها ما بين متجاهلين للحدث ومهتمين بقضايا أخرى جانبية او هامشية وما بين دعاة لتجاوز الأزمة وإغلاق ملفها او دعاة للتحريض ضد الشعب الفلسطيني فيما نقل عن العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني خلال لقاء مع نخبة من السياسيين والإعلاميين إشارة تحذر من «تعميم» الأخطاء بمعنى تحميل الشعب الفلسطيني أخطاء أفراد في حماس او غيرها مؤكدا حتمية وتجذر العلاقات بين الشعبين.

ولا زالت قضية حماس من القضايا المركزية بالنسبة للصحافة اليومية والأسبوعية حيث إهتمت اسبوعية «السبيل» الناطقة بإسم التيار الإسلامي بتبني موقف حركة حماس من نفي قصة تخطيطها لإستهداف الأردن فيما نقلت اسبوعية الحقيقة الدولية عن موسى ابو مرزوق دعوته لطي صفحة الخلاف وتجنب التصعيد.

ومع تداعيات ازمة حماس في الأردن إهتمت الصحافة بتغطية لقاءات ومداخلات ونشاطات الملك على مدار الأسبوع فيما تابعت عمل اللجان التحضيرية الحكومية التي تعمل على إعداد خارطة طريق لتنفيذ توصيات الأجندة الوطنية قبل نشر عشرات التقارير اليومية عن ما يجري في العراق وفلسطين والعالم.

وتميزت اسبوعية «شيحان» في حلتها الجديدة بعد ان إشتراها مستثمر جديد وأعاد نشرها بنشر تفاصيل لقاء بين الرئيس العراقي صدام حسين ووفد المحامين معه حيث اعتبر صدام في هذا اللقاء ان عمره في السجن سيكون أطول كثيرا من عمر الإحتلال الأمريكي للعراق طالبا من المحامين الدفاع عن العراق وليس عن صدام حسين ومذكرا بأن حبل المشنقة لن يهز شعرة من رأسه وداعيا لإستدعاء شهود يفضحون جرائم الإحتلال.

حماس

وعلى صعيد التعليقات تميز مقال للكاتب الشاب فهد الخيطان من صحيفة «العرب اليوم» حيث تحدث عن إنقسام الرأي العام الأردني ما بين مصدق ومكذب لقصة تهريب الأسلحة الأمر الذي يعكس أزمة ثقة متفاقمة بين الناس والحكومات. أظهرت استطلاعات الرأي التي يجريها مركز الدراسات الاستراتيجية وغيره من مؤسسات البحث في السنوات العشر الاخيرة أن ثقة الناس بالحكومات في تدهور مستمر، فالاغلبية لا تثق بها وبوعودها.

والمختصون بدراسات الرأي العام وصناع السياسة ـ يقول الخيطان ـ في الدول الديمقراطية يعلمون ان الرأي العام لا يتحرك مؤيدا للموقف الرسمي بكبسة زر ولا تستطيع أية حكومة استدعاء الناس لتأييدها متى شاءت اذا لم تكن جسور التواصل والثقة قد بنيت من قبل وعلى قاعدة صلبة من التفاهم على المصالح الوطنية وفي اجواء حرة وديمقراطية وشفافة.

لم نحقق ذلك للأسف طوال السنوات الماضية فظل الشارع بعيدا عن صناعة القرار والحكومات معزولة شعبياً وغير منسجمة مع المزاج الشعبي. صحيح أن مصالح الدولة وسياساتها لا تخضع دائما لميول الشارع وعواطفه لكنها بالضرورة تلحظ هذه الميول ولا تسعى لتحديها او استفزازها كما حصل عندنا اكثر من مرة.

الاردنيون عموما يثقون بالمؤسسة العسكرية والامنية ويدركون باستمرار انها الضمانة الاساسية لحماية الاردن ويفتخرون بقدرتها الفائقة على حماية استقرار الاردن الامني وسط اقليم مضطرب، لكن الحكومات والسياسات الرسمية بدأت تستهلك الرصيد كله ولم يعد بوسع مؤسسة مهما امتلكت من عناصر القوة ان تضمن التأييد في الشارع ولم تعد النخب السياسية الملتزمة بالخطاب الرسمي قادرة ايضا على تسويقه فمصداقيتها هي الاخرى في ادنى مستوياتها.

وقال الكاتب: وبقدر ما نقلق على امننا الوطني ونحن نسمع اعترافات افراد الخلية ونشاهد أكوام السلاح التي تم ضبطها في اكثر من موقع نشعر بالاسى ونحن نسمع المواطن العادي يشكك بصحة الرواية.

أنا على قناعة أن المشكلة ليست في القضية بحد ذاتها وإنما في تاريخ طويل من عدم الثقة المتبادلة وضعف المصداقية المزمن، فالحكومات لا تتذكر الناس الا عندما تكون بحاجة الى مساندتها ولا تهتم بمواقفهم الا عندما تكون ضد سياساتها.

المصداقية والثقة لا تتحقق ان إلا حين تكون العلاقة تبادلية من الطرفين.

ايران

وعن إيران وطموحاتها وفي صحيفة «الرأي» كتب الإسلامي والسفير السابق في طهران بسام العموش يقول:

ان الصرخات التي تنطلق في مسجد جامعة طهران وفي المظاهرات الايرانية، والتي تدعو على أمريكا بالموت والسقوط، لم تتمكن من ايقاف السياسة المصلحية لايران في علاقاتها الخارجية حتى مع الشيطان الأكبر، وقد ظهرت المصلحة الايرانية في تعاونها مع امريكا لاسقاط حركة طالبان (السلفية) ومطاردة تنظيم القاعدة (المكفر)، بل والمساهمة بمئات الملايين من الدولارات لاعادة اعمار افغانستان المدمرة أصلا من الروس، والتي اجهز عليها الامريكان. كما ظهرت المصلحة الايرانية في التعاون الدقيق مع امريكا في اسقاط عدوهما! صدام حسين، وذلك بتوجيه حزب الدعوة والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية وعموم أبناء المذهب للتعاون مع أميركا للتخلص من نظام صدام، ومن ثم حجز مقاعد السلطة لصالح أبناء المذهب مما يعني التمدد الايراني. امريكا تنظر لاستراتيجيات عالية تتعلق بوجود (اسرائيل) وامنها، وكذلك النفط وقهر القوى الاقتصادية العالمية المحتاجة اليه من اليابان واوروبا، واعتبرت امريكا ان مشكلتها مع ايران يمكن تسويتها لاحقا، لكن المهم الآن هو اسقاط صدام والسيطرة على النفط وقد كان.

اليوم ـ يقول العموش ـ تريد امريكا ان تمنع ايران من الاستيلاء على (الكعكة) العراقية، لان ذلك يشكل خطرا حيث ستتصل الارض الايرانية بالعراقية، فالسورية ومن ثم اللبنانية. امريكا تدرك وجود انياب لايران ولكنها تبحث عن طريقة لارجاع الحصان الايراني الى الخلف كما ارجعته في افغانستان. لا بد من التضييق على سورية، ولا بد من انعاش المعارضة اللبنانية، ولا بد من الحوار حول سلاح حزب الله اللبناني، ولا بد من تشجيع السنة العراقيين على المشاركة في السلطة الجديدة، وايجاد تحالف سني عربي وسني كردي للوقوف في وجه القوى الشيعية في العراق حتى لا يصبح القرار ايرانيا. الاولوية عند ايران هي احتفاظها بسلاح نووي، وما بقية الاوراق الا خادم لهذا الهدف الاستراتيجي، فلا بأس من التنازل هنا وهناك مقابل تنازل أمريكي عن المشروع النووي الايراني، وربما كان هذا ما تقصده رسالة احمدي نجاد رئيس الجمهورية الايرانية، فالحوار مع الشيطان مقبول ومطلوب في سبيل الحصول على سكوت امريكي كما حصل مع القنبلة النووية الباكستانية.

واضاف العموش: ربما فكر الامريكان بهذا الاتجاه، اذا قبلت حليفتها اسرائيل بذلك، وهو امر مستبعد لان اسرائيل تخشى من اية قوة حولها، وهي خشية ليست في محلها لان ايران وان تحدثت خطابيا عن ازالة اسرائيل فهي تدرك تماما انها غير قادرة على ذلك وبالتالي فليس أمام ايران سوى استخدام حزب الله لازعاج اسرائيل، وكذلك استخدام من يرغب من الحركات الفلسطينية، وهي استخدامات ايضا لا تخرج عن اطار الازعاج وليس تدمير اسرائيل. الخطير في العلاقات الايرانية الأمريكية ان الاولى (ايران) تهدد أمريكا بدولنا العربية الخليجية وهو تهديد اعلنه القادة الايرانيون ومنهم رفسنجاني في الكويت، وقد مرت تصريحاته هو وغيره في ظل صمت عربي غريب.

وفي صحيفة «الغد» سجل الكاتب جميل النمري بعض الملاحظات بعد حضوره لقاء في القصر الملكي حيث قال:

في لقاء جلالة الملك في الأسبوع المنصرم مع فعاليات وطنية فلتت من احد الحضور، وهو يعقب على ما يواجه الأردن من تحديات، عبارة أقرب الى جسّ النبض أو التساؤل «.. والحالة هذه لا لزوم للانتخابات النيابية» فأعطى جلالته ايماءة سلبية بعدم الموافقة.

الجاهزية للتضحية على الفور بالديمقراطية ازاء أي تطورات محلية أو اقليمية تهدد بدرجة أو أخرى الأمن الوطني موجودة، وان كانت محدودة، وهي على كل حال خاطئة ولا تستخلص الدرس من كل التجارب الماثلة حولنا. فالذين يريدون شرا بالاردن ويتحدّون أمنه واستقراره يلائمهم تماما الانتقاص من شرعية نظامه السياسي ومن تمثيل الشعب ويحبّذون غياب المؤسسات الدستورية المعبّرة عن الإرادة الحرّة لأبنائه. التمسك بالديمقراطية والشرعية الدستورية ـ يضيف النمري والمؤسسات التمثيلية للشعب هو الأساس المتين الذي يمدّ الأجهزة الأمنية بالفخار بعملها، فالأذرع الأمنية هي حامي الشرعية والإرادة الحرّة للمواطنين الذين تهدد حياتهم وحريتهم واستقرارهم وحقوقهم ومشاركتهم أيد تمتد من الظلام لمصلحة اجندات ظلامية تحتقر الحريّة وصناديق الاقتراع والتداول السلمي على المسؤوليات في اطار دستوري.

وقال: وقد أشارت بعض الكتابات الى أزمة المصداقية مع كل رواية رسمية، وهذه مشكلة قائمة تتعدد اسبابها، ولعل جزءاً منها يعود الى ثقافة سائدة تطغى عليها نظرية المؤامرة. ولم يشأ أحد أن يصدق قصص الكشف عن محاولات ارهابية حتّى وقعت تفجيرات عمّان الإجرامية التي قال مسؤولون في جبهة العمل الإسلامي في لحظتها انها محاولة صهيونية لتشويه صورة المقاومة. ولقد قرأنا في الأول من أمس تصريحات لأمين عام جبهة العمل الإسلامي وهو يشكك في قصّة الأسلحة المكتشفة. وثمة تفسير آخر، اضافة لما تردده حماس، وهو وجود توجهات داخلية للتضييق على الحريات والتراجع عن الديمقراطية، ولا أخال ابدا اننا بصدد اعطاء مصداقية لهذا الاثراء لنظرية المؤامرة! وكان الملك قد حسم هذا الموقف في تصريحاته قبل أيام لقناة العربية بقوله: «إننا لن نسمح للإرهابيين بتحويل هذا البلد الديمقراطي إلى دولة بوليسية».

اسعار المحروقات

وفي صحيفة «الدستور» تناول حلمي الأسمر موضوعا محليا وقال: الخبر القصير المكثف الملغوم الذي نشرته الزميلة «العرب اليوم» بالأمس يقول بالحرف الواحد (كوبي آند بيست): حصلت الحكومة على موافقة مبدئية من الجهات المعنية في إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للمساهمة في دفع جزء من تعويضات زيادة أسعار المحروقات النقدية للمواطنين العاملين في القطاع الخاص.

مصادر مطلعة ابلغت كواليس ان مساهمة الضمان ستكون بمقدار 5 ملايين دينار على شكل هبة من المؤسسة، حسب معلوماتي فأموال الضمان ليست ملكا لادارة المؤسسة، والهبة لا تكون إلا من جيب الواهب، وحسب معلوماتي أيضا، فأموال الضمان يملكها مواطنون يشقون ويتعبون ليل نهار، ومنهم من لا يتعدى راتبه المائة دينار، ومساهمتهم في أموال الضمان بقروش أو برايز قليلة كفيلة ربما بحل جزء من جوعهم المزمن، إلا انهم يضحون بها أملا في تحويش راتب ضمان ربما يوفر لهم ثمن رغيف الخبز بعد عمر طويل، بمفهوم ما ـ اضاف الكاتب ـ دفع هذه الخمسة ملايين دينار من حر مال مشتركي الضمان، تشكل تبرعا إجباريا من الشعب للحكومة، التي تعهدت بدفع تعويضات زيادة أسعار المحروقات من مالها هي، وليس من مال المواطنين مباشرة، (يعني من الجيبة اليمين للجيبة الشمال) مع تسليمنا أن كل المال ولو من الناحية النظرية هو مال المواطنين، ربما تمتلك الحكومة ومؤسسة الضمان تفسيرا اقتصاديا أو قانونيا ما لهذه الخطوة، لكنني أعتقد أن هناك خللا حقيقيا وقع في هذه الموافقة المبدئية التي نرجو أن نسمع تفسيرا وتقعيدا لها، قبل ترحيل الأموال!

وبعد تجاهل لعدة ايام لملف حركة حماس كتب رئيس مجلس إدارة صحيفة الرأي فهد الفانك مقالا قال فيه:

كان امام حماس خيارات اخرى غير الامتناع عن ارسال وفد امني الى عمان للاطلاع على حيثيات الاتهام الرسمي الموجه للحركة بتهريب وتخزين السلاح واستهداف امن الاردن واستقراره، فلماذا اختارت حكومة حماس اسوأ هذه الخيارات مما احرج انصارها من المشككين بالقصة.

كان وفد حماس يستطيع الحضور الى عمان ومشاهدة البينات ثم الاعلان عن عدم اقتناعه بها، او الادعاء بأن الفاعلين ليسوا من حماس بل من خصومها الذين ارادوا ان يدقوا اسفينا بين الاردن وفلسطين لاستكمال طوق العزلة المفروض عربيا ودوليا على حكومة حماس ومن ورائها على الشعب الفلسطيني بأسره، او الاعتذار عما حدث والتعهد بأنه لن يتكرر.

جاء الوقت الآن لمحاسبة المشككين الذين زعموا ان القصة مفبركة من اولها الى آخرها، وان حماس لا يمكن ان تسيء الى الاردن او تستهدف امنه واستقراره، فهل اعتمد هؤلاء على غير انحيازهم المسبق لجانب حماس ضد بلدهم؟

نادي القضاة يتحدى الحكومة ويرفع دعاوى ضدها.. ومطالبة مبارك بالاعتذار او الرحيل.. ومعارك بين الاسلاميين حول إمامة المرأة

استياء وتساؤلات حول اسباب زيارة جمال لامريكا.. و«وطني» تهاجم التمييز ضد الاقباط.. وشماتة بهيكل وسخرية من عمرو خالد

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن حكم لجنة الصلاحية بالمجلس الاعلى للقضاء ببراءة المستشار محمود مكي، وتوجيه اللوم للمستشار هشام البسطويسي، واعلان نادي القضاة فك الاعتصام مع الاستمرار في معركته لاستصدار قانون السلطة القضائية الذي اعده، والمظاهرات التي قامت والقبض على المئات، وتأييد محكمة النقض حكم الجنايات على ايمن نور رئيس حزب الغد وستة آخرين بالسجن 5 سنوات وزيارة الرئيس مبارك لمدينة اشبيلية باسبانيا للاحتفال بابن خلدون والاستعدادات لبدء اعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة شرم الشيخ وتسليم عودة خضر الشنوب نفسه وهو احد المطلوبين الهاربين في شمال سيناء واصدار الأمن عفوا عن الكثيرين من المتهمين والامتحانات وحضور المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع الاحتفال بيوم تفوق الشرطة العسكرية والاستعدادات لانتخابات النقابات العمالية، والبدء في اقامة محافظة المنيا مصنعا لعسل القصب ومنتجات الحلوى بمساعدة القوات المسلحة. والى كل ما لدينا في نهاية الاسبوع.

الرئيس مبارك

ونبدأ برئيسنا وما تبقى مما كتبه عنه كاتب «الدستور» الساخر بلال فضل عما يمكن ان يحدث لو ان رؤساء تحرير الصحف الحكومية صارحوه بآرائهم الحقيقية وهم معه في الطائرة قال: «يا اااه.. تخيل يا مواطن لو قرر احد ركاب طائرة الرئيس في لحظة اقتراب من الموت على ارتفاع ثلاثين الف قدم فوق سطح البحر ووسط اهتزازات مطب هوائي مخيف ان يقول له كل هذا وهو غيض من خيض الحقيقة التي تثقل كاهل كل مواطن في مصر، ما الذي سيحدث له، هل سيرميه الرئيس من الطائرة، ام انه سيصل مثله مثل غيره الى مصر فيكون قد أبرأ ذمته من الله؟ هل سيقال من منصبه؟ طيب وفيها ايه؟ هل سيموت من الجوع ام ان الذي خلقه قادر على ان يرزقه هو وأولاده؟ هل ستقتله الاجهزة التي يهمها ان لا يتواجد حول الرئيس مبارك سوى الذي يقولون له كلاما يحبه ويرضاه، ألم يكن معرضا لأن يموت هو ومن معه بل هو والرئيس ذات نفسه اذا اختار الله ذلك؟ فلماذا لا يموت وقد حجز لنفسه مكانا أبديا الى جوار الانبياء والصديقين والشهداء؟ هل تبدو هذه الاسئلة بلهاء بدائية؟! ربما، وهل الرئيس لا يعلم حقيقة ما يحدث لشعب مصر وليس محتاجا لأن يذكره بذلك احد؟ ربما ايضا، وهل سأروح في داهية لأنني كتبت كلاما مثل هذا؟ ربما ايضا، هناك «ربماهات» كثيرة في الموضوع لكن المؤكد ان كثيرا ممن هم حول الرئيس لا يظنون انهم مبعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين، ولو كانوا يظنون ذلك حقيقة وصدقا لا مجرد قول لقالوا له الحقيقة مع اول مطب هوائي تمر به الطائرة التي يركبونها معه الا اذا كانت طائرة السيد الرئيس مصممة ضد المطبات الهوائية وضد الحقيقة».

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم!! ما هذه الامنيات المزعجة التي يتمناها ولن ينالها ان شاء الله؟ وما اغضبني اكثر رسمان كاريكاتيريان مع هذا الموضوع السيئ. كانا اكثر سوءا رغم ان من رسمهما هو زميلنا عمرو سليم وابن زميلنا وصديقنا الراحل جمال سليم، الاول عن طائرة الرئيس في السماء وفوقها عصفور يتبرز عليها فهل هذا كلام؟ والثانية لرئيس تحرير يقول لزوجته: «مسافر مع الريس بكره حطيلي في الشنطة لبس الاراجوز علشان اعرف اضحكه واحنا على الطيارة».

ورسمان آخران لعمرو في موضوع آخر لبلال الاول عن مصنع مكتوب عليه بني في عهد ناصر.. اغلق في عهد السادات.. بيع في عهد مبارك.. والثاني عن لصين يسيران خلف الرئيس وفوق الثلاثة عبارة «لا تستر على فساد.. الفساد عندنا واضح زي الشمس».

ورسم آخر في موضوع ثالث كتبه بلال عن كتاب صدر من سنوات عن زميلنا وصديقنا ابراهيم نافع رئيس تحرير «الاهرام» السابق اسمه ـ ابراهيم نافع القدوة ـ والرسم لجندي يقبض على نافع والضابط يقول له ـ اتكلم ـ مين اللي قالك تسرق، ومين اللي شجعك على الفساد.. و..

واما الجندي فكان يقول لنافع ـ بس اوعى تقول اسمه بعدين نروح في ابو نكلة، وفوقهما صورة للرئيس من الخلف.

ومن «الدستور» الى «الغد» ـ خمسة فضفضة ـ وهو عنوان عمود عبد الرحمن الغمراوي عضو الهيئة العليا لحزب الوفد الذي قررت ان اسحب منه لقب خفيف الظل الذي منحته له وكيف لا اسحبه وهو يقول عن رئيسنا ما اغضبني منه: «تمخضت الفترة السابقة والتالية على انتخابات الرئاسة التي فزت بها حيث وعدت الشعب ببرنامج لم تنفذ منه شيئاً حتى الآن بل وتعدى ذلك الانحدار السريع لتطبيق الاستبداد بكل معانيه حيث لم تف بوعدك بتوظيف المتعطلين، لم تف بوعدك في الاصلاحات السياسية والدستورية والقانونية والتي تترجم مطالب هذه الامة من وضع دستور جديد للبلاد مع الغاء كافة القوانين الاستثنائية سيئة السمعة ورفع القيود عن تشكيلات الاحزاب ومنع كل انواع التدخل في شؤونها مع اطلاق حرية الصحافة واصدار الصحف وعدم التدخل الحكومي بكافة الصور في الاعلام مع اقرار حقوق المواطنة التي اهدرت حيث تم «سحل» المواطنين في مظاهرة سلمية تأييدا لمطالب القضاة العادلة، كنا نتمنى ان يكون هناك تداول للسلطة سلميا لكننا اكتشفنا انك لم تتغير ولن تستطيع ان تتغير لأن حواري السلطة لن يسمحوا لك بهذا لاتغيير!! لقد تركتهم سيدي الرئيس حتى استفحلوا واصبحوا خطرا عليك انت ايضا!!

سيدي الرئيس انت مطالب الآن بالاعتذار لهذا الشعب حيث لم تستطع ان تفي بوعودك!! اعتذر لنا لكرامتنا التي اهدرت وللقضاة الذين سحلوا وللشباب الذي حولتموه الى مسخ وللصحافيين على حبسهم، اعتذر لمصر لأنك أهملتها وان أخذك الكبر سيدي الرئيس ورفضت الاعتذار فأرحل عنا وسوف نسحب تفويضنا لك برئاسة مصر كما سحبت انت وعودك!

سيدي فخامة رئيس الجمهورية بكل الحب اعتذر او ارحل!!».

ما شاء الله ما شاء الله لكن العيب ليس في من لم يعد خفيف ظل بل في انا بسبب سذاجتي لاتاحة مثل هذه الفرصة له ولجريدته التي سيكون اليوم آخر عهدها بالتقرير، ولماذا لا وهي تقول عن رئيسنا دون حياء او مجاملة لي: «عندما يقول الرئيس في تصريحاته «الطائرة» كلاما خطيرا من ذلك الذي قاله وهو عائد من المغرب موجها اتهاما خطيرا لكل القوى السياسية والصحف المستقلة او الحزبية انها تتلقى تمويلا من الخارج فهذه اتهامات خطيرة طالت الجميع بغير تمييز ولا يمكن اعتبارها دردشة طائرة خاصة بعد ان اذاع التلفزيون هذه الاتهامات المطلقة ونشرتها صحف الاحد الماضي. الرئيس خادم للقانون وليس سيدا عليه، يختار متى ينفذه واين ومع من او ضد من؟ ونقصد انه لا يجوز القبول بمنطق «احنا عارفين ومطنشين كرما منا وتسامحا» فما يتحدث عنه الرئيس جريمة، فاذا كان الرئيس يملك دليلا او شبهة عليه وهذا واجبه ان يتقدم ببلاغ فورا محددا من يقصد ولا يترك مثل هذا السيف معلقا هكذا على رقاب الكافة. نطلب من الجميع عدم القبول بتمرير مثل هذه الادعاءات فاما ان نحاكم فورا اذا كان لدينا ما يستوجب ذلك او يحاكم من يرتكب في حقنا هذا السب والقذف والتشويه للشرف والسمعة».

ما شاء الله على هذه الجرأة وتلك الالفاظ احنا عارفين ومطنشين!

جمال مبارك

والى الزيارة السرية التي قام بها لامريكا جمال مبارك واثار دهشة زميلنا سليمان جودة نائب رئيس تحرير «الوفد» ـ فقال عنها مساء يوم الخميس في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ خط أحمر ـ «ليست هناك مشكلة، في ان يزور جمال مبارك، الولايات المتحدة، في اي وقت.. فقد زارها، وسوف يزورها، دون ان يتوقف احد بالتعليق او التعقيب.. ولكن هناك الف مشكلة والف سؤال، والف علامة استفهام حول الزيارة التي قام بها سرا يوم الجمعة الماضية، فمنذ متى يزور مسؤولونا واشنطن في السر؟! كما ان مجيئها في هذا التوقيت بالذات، الذي تشتعل فيه ازمة القضاة، والصحافيين والمهندسين واساتذة الجامعات مع الدولة، لا بد ان يكون موضع تساؤلات من الوزن الثقيل!

واذا كان جمال مبارك قد رأى انه من الواجب عليه، ان يجلس مع اصحاب الرأي والقلم، في الصحافة الامريكية ليشرح لهم مسيرة الاصلاح في مصر فان السؤال الحقيقي هو من أولى بأن يجلس معهم اصحاب الرأي والقلم في الصحافة المصرية، ام الصحافة الامريكية؟! وهل اصبحت الصحافة المصرية، في تقديره وحسابه «درجة ثانية»؟ مرة اخرى وليست اخيرة لماذا هي خاصة، ولماذا هي سرية؟ ولماذا في هذا التوقيت، على وجه التحديد؟!».

كما نشر زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في نفس العدد في عموده ـ في الممنوع ـ رسالة من قارئ رفض ذكر اسمه قال فيها: «لماذا هذا الغموض الذي يثير الشك والبلبلة والشائعات؟ ولماذا انكرت السفارة المصرية في واشنطن معرفة اي شيء عن الزيارة في الوقت الذي ظهر فيه السفير نبيل فهمي الى جانب جمال مبارك في البيت الابيض؟

ثم بأي صفة التقى جمال مبارك المسؤولين الامريكيين وهل يعد هذا من قبيل العمل الوطني، اما اذا التقى مصريون السفير الامريكي في القاهرة، فهذا يثير علامات الاستفهام ويعد خيانة وخروجا على الوطنية؟! واخيرا هل اللقاء تم باستدعاء اي بضغط امريكي نتيجة الاوضاع المتردية التي تشهدها البلاد حاليا؟! ام جاء بمبادرة مصرية؟ وتساؤلات اخرى كثيرة من الصعب طرحها، لكنها تتردد على السنة الناس لماذا الغموض؟ ولماذا السرية؟

معارك الاسلاميين

والى الاسلاميين ومعاركهم وغضب زميلنا مؤمن الهباء من الفتاوى والتحليلات التي تضر بالاسلام ويقدمها مسلمون مثل الشيخ حسن الترابي الذي قال عنه مؤمن في بابه بمجلة «حريتي» ـ بسم الله ـ «من فتاوى الترابي اباحة زواج المسلمة من مسيحي او يهودي، وجواز امامة المرأة للمصلين رجالا ونساء، والمساواة في الشهادة بين الرجل والمرأة وجواز الصلاة المختلطة بين الرجال والنساء وان الخمور لا تكون جريمة الا اذا تحولت الى عدوان وان الحجاب قد أسيء فهم آياته في القرآن الكريم.

فاذا اضفنا الى هذه الفتاوى والاجتهادات المثيرة للبلبلة ما يعانيه الاسلام من الجماعات التي تكفر الناس ويكفر بعضها بعضا، ومن اصحاب المذاهب الهدامة كالبهائيين واصحاب الدعوات الجديدة الذين يطالبون باحياء الفرعونية والذين يطالبون باضافة اسماء امهاتهم الى اسمائهم، ادركنا حجم الافتراءات الهائلة التي يتعرض لها الاسلام من اهله او على الاقل من الذين يدعون انهم ينتسبون اليه.

والغريب ان هذه الافتراءات تقدم على انها تجديد في الخطاب الديني او انها جرأة في الاجتهاد او انها لون من التفكير التقدمي او حرية الرأي، وكم كان بودنا ان ينطلق اهل الاجتهاد هؤلاء ان كانوا صادقين الى التفكير في السبل والوسائل التي يتم بها حل مشاكل المسلمين الحقيقية وتطوير مجتمعاتهم بدلا من ان يصبحوا عبئا ثقيلا يقيد حركة هذه المجتمعات بما يثيرونه من جدل عقيم وفتنة. هل هناك عقيدة اخرى في هذا العالم تعاني من مثل هذه الافتراءات باسم حرية الرأي؟».

وهل هذا سؤال؟ طبعا لا، ثم نترك «حريتي» لنتجه لجريدة «الاسرة العربية» التي تنطق بلسان الاخوان لنجد الدكتور احمد المجدوب الخبير بالمركز القومي للعلوم الاجتماعية يعالج قضية اخرى محرجة بعض الشيء، يقول وهو المسؤول عما يقول: «اذكر انه عندما اجرينا بحثنا الذي عنوانه: «استطلاع رأي المواطنين حول تطبيق احكام الشريعة الاسلامية» وأردنا ان نطبقه على الاخوة الاقباط ـ بعد ان احتجوا على اقتصار عينة الدراسة على المسلمين وطالبوا بأن يدلوا بآرائهم ـ اننا طلبنا من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ان يمدنا باحصائية عن نسبتهم في المجتمع، لكي نستعين بها في تحديد حجم عينتهم التي ستجري عليها الدراسة، فوجئنا برد غريب وهو ان هذا البيان سري للغاية وليس مسموحا لاحد معرفته وكان طبيعيا ان نتساءل: لماذا؟ ولكن احدا لم يكلف نفسه عناء الرد علينا غير اننا استطعنا ان نحصل على ما نريد من اجل ان نجري الدراسة فتبين لنا انها كانت طبقا لآخر احصاء للسكان جرى في عام 1976 فقط وليست كما يدعي البعض 15 % او كما يدعي البعض الآخر 25 % ولقد اعترف بعض الاخوة الاقباط بهذه النسبة ولكنهم قالوا انها كانت كذلك منذ ثلاثين عاما وبالتأكيد تغيرت الان فقلنا: ليكن، وعدنا منذ سنوات قليلة الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لنحصل منه على النسبة كما ظهرت في الاحصاء العام للسكان الذي اجرى في عامي 1986 و1996، ولكن الرد كان هو نفسه: انها بيانات سرية ليس لاحد ان يطلع عليها! لماذا؟ لا احد يعرف! نرجع الى ما قيل من ان النسبة قد زادت خلال هذه المدة وهو امر عادي يرجع الى الزيادة الطبيعية في السكان والناشئة عن الفرق بين المواليد والوفيات وهي

جمال مبارك

حقيقة لا تحتمل الجدال ومع ذلك فان الزيادة في عددهم لا يمكن ان تصل الى الحد الذي يدعيه بعضهم، بل واسمح لنفسي ان ازعم انها لم تتجاوز النسبة غير المعلنة وهي 7 % وذلك لعدة اسباب واولها: انهم كما نلاحظ يتأخرون في الزواج وبالتالي ينجبون عددا اقل من الاولاد لا يزيد في الطبقة العليا منهم على اثنين اما في الطبقة الدنيا فقد يصل الى ثلاثة او اربعة اولاد وبالتالي فان الزيادة لا تتحقق بالمرة او تكون قليلة بعد استبعاد الوفيات ثانيا: ان الاتجاه المتزايد نحو الهجرة الى الخارج ادى الى حدوث نقص في عددهم ـ وبالذات في الطبقتين العليا والوسطى ـ حيث اصبح امرا عاديا ان نجد عددا كبيرا من ابنائهم واحفادهم يقيمون في الولايات المتحدة وكندا واستراليا ومنهم يأتي هؤلاء الذين تتكون منهم اللوبيات التي تشن الحملات على مصر وتتهمها زورا باضطهاد الاقباط ثالثا: ان ليس كل المسيحيين في مصر اقباطا، بل منهم عدد كبير ينتمون الى الطوائف الاخرى كالكاثوليك والبروتستانت والانجليكانيين وغيرهم.

ويأتي بعد التصرف الغريب للجهاز المركزي ما يصدر عن السلطتين التنفيذية والقضائية من تصرفات اشد غرابة من ذلك، مثلا التزام الشرطة السلبية ازاء ما يصدر عن بعض الشباب القبطي من افعال مخالفة للقانون بدعوى الاحتجاج على ما يشاع بين الحين والحين من اشهار بعض القبطيات اسلامهن ورميهم الشرطة بالحجارة ثم الاعتصام بهذه الكنيسة او تلك، ونحن لا ننكر ان بعض المسلمين يفعلون ذلك احيانا ولكن بينما نجد الشرطة تلقي القبض عليهم وتقدمهم للنيابة العامة التي تأمر بحبسهم احتياطيا لارتكابهم افعالا لا تختلف عما ارتكبه اخوانهم الاقباط، فانها لا تقبض على هؤلاء وان فعلت فان البابا شنودة يعتكف او يهدد بالاعتكاف في دير وادي النطرون، فتسرع الشرطة وايضا النيابة باطلاق سراحهم، فكأنها بذلك تعتبرهم مواطنين فوق القانون وهو ما لا نظير له في اي دولة اخرى، اللهم الا ما كان يحدث في ظل المحاكم القنصلية والمختلطة. وللأسف الشديد فان احدا من المسؤولين لا يفطن الى ما في هذا التصرف من خطورة بدت بوادرها فيما اصبح بعض اهالي المعتقلين يرددونه من تساؤلات حول ما اذا كان يجب عليهم اللجوء الى البابا شنودة ليطالب بالافراج عنهم او الاعتكاف في الدير! وطبعا فانه لا شيخ الازهر ولا أي شيخ يجرؤ على فتح فمه والمطالبة بما يطالب به رأس الكنيسة القبطية والا ذهب وراء الشمس!».

ونظل داخل «الاسرة» ولكن ـ ليس كأحد افرادها ـ مع زميلنا عامر شماخ الذي اتهم البابا شنودة والكنيسة بتدبير مظاهرات اقباط المهجر بقوله: «ونريد ان نقول هنا ان الحديث عن استقلال اقباط المهجر عن الكنيسة الأم يحتاج الى دليل، فالشعب القبطي في الغرب مرجعيته الكنائس الارثوذكسية والاخبار المؤكدة ان قادة هذه الكنائس هم الذين نظموا المظاهرات وتقدموا الصفوف وهم الذين قدموا المطالب والتوقيعات للسفارات وغيرها. ومعلوم انهم تابعون لبابا الاسكندرية فكيف ينفذون امورا يدعي البابا انه لا يعرف شيئا عنها.

كما ان التنظيم الدقيق لهذه المظاهرات وتوقيتاتها المحددة وشعاراتها الموحدة دليل على ان تنظيما دوليا مدعوما هو الذي يحرك هذه الطائفة ليس من اجل الحصول على حقوق الاقباط، الذين صاروا فئة متميزة وسط الشعب المصري وانما بهدف احداث الفوضى والسعي للتدخل الخارجي واحتلال مصر لعلمهم الاكيد انه لا يمكن بحال حل مشكلات الاقباط ـ التي يتوهمونها ـ بهذه الطريقة وبعيدا عن اخوانهم المسلمين. وهنا تساؤل ارجو الاجابة عنه: لو ان الكنيسة المصرية لا تقوم بتنسيق اعمال اقباط المهجر، فلماذا لا تصدر بيانات تكذب ادعاءات هؤلاء المتطرفين وتتبرأ من افعالهم وتؤكد في الوقت نفسه سلامة الاقباط من الاضطهاد والعنف، وان كنا لا ننكر ان لهم حقوقا على الدولة مثل سائر الشعب المصري.

اللهم جنب بلادنا شرور الاعداء.. وول امورنا أخيارنا».

ما هذا الكلام الذي لم استطع هضمه بالمرة سواء من جانب المجدوب او عامر وانما هضمت قول استاذ التاريخ الدكتور رؤوف عباس في حديث نشرته له «المصري اليوم» يوم الاربعاء واجراه معه زميلنا محمود الزاهي قال فيه عن اشقائنا: «هناك تمييز في الوظائف وفي الجامعة بدون مبرر، وفي الامن لا يوجد اي ضابط قبطي في موقع قيادي مؤثر، كما تم تسليم ملف الاقباط للأمن وهذه كارثة وفي الوقت نفسه جاءت الفرصة لرأس الكنيسة وهو البابا لتدعيم مؤسسته والاستفادة من هذه الظروف لانه لا توجد مؤسسات تمارس السياسة فلدينا احزاب وهمية لا تعمل وسط الجماهير وعلى الرغم من تحججها بالامن، لكن يبقى انها لا تتبنى مشاكل الجماهير ولا تقوم بتوعيتها بمشاكلها ولذلك لا يتعاطف معها احد عكس الاخوان المسلمين الذين يتعرضون للاعت